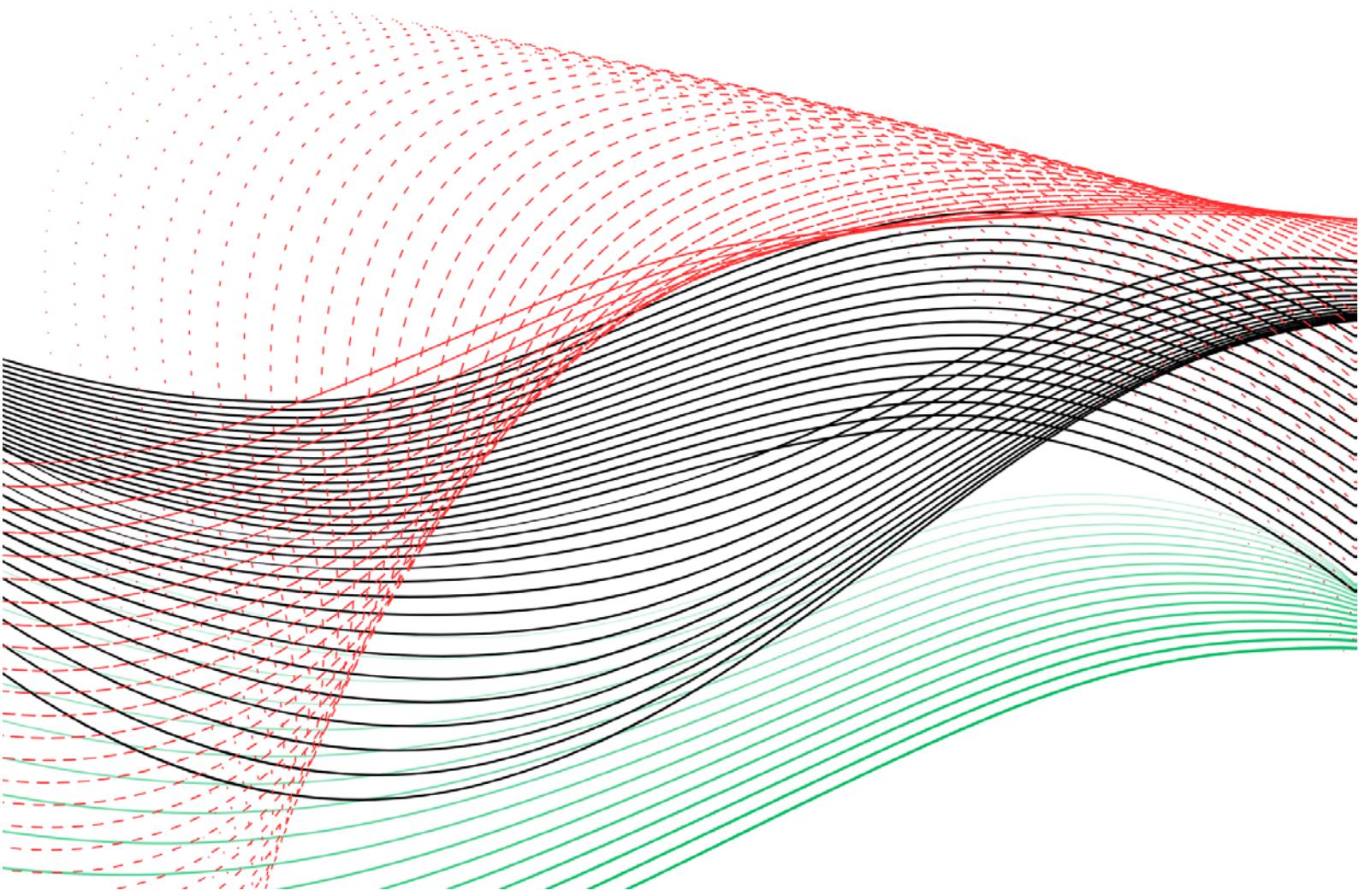


الحوار
المهيكل



الإطار

المراجعي



الخلفية

الحوار المُهيكل هو أحد المكونات الأساسية الثلاثة الموضحة في خارطة الطريق السياسية التي تيسرها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والتي تم الإعلان عنها في 21 آب / أغسطس 2025، إلى جانب اعتماد إطار انتخابي سليم من الناحية الفنية وقابل للتطبيق سياسياً إضافة إلى توحيد المؤسسات؛ يهدف الحوار المُهيكل إلى إتاحة الفرصة أمام شريحة أوسع من الجمهور الليبي للمشاركة والمساعدة في صياغة العملية السياسية بما يتناسب مع قرار مجلس الأمن رقم 2796 (2025) الذي يفوض بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالدفع قدماً بمسار سياسي شامل. ويحدد هذا الإطار المرجعي الغرض من الحوار المُهيكل، ومبادئه التوجيهية، وهيكليته، وأدواره، ومسؤولياته، والنتائج المتوقعة منه، وجدوله الزمني.

الهدف

يتمثل الهدف الاستراتيجي للحوار المُهيكل في خلق منصة شاملة وتشاركية يمكن من خلالها لشرائح أوسع من المجتمع الليبي المساهمة في تشكيل العناصر الرئيسية لعملية سياسية شاملة. فهذا الحوار سيعالج المختنقات التي تحول دون إحراز تقدم في التحول السياسي والديمقراطي الشامل، وذلك من خلال إشراك مجموعة واسعة من الليبيين لاقتراح توصيات قائمة على التوافق من شأنها دعم مسار الانتخابات الوطنية، وتوحيد المؤسسات، والمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والانقسامات في البلاد.

المبادئ التوجيهية

سيترشد الحوار المُهيكل بالمبادئ التالية:

- بناء التوافق،
- المصلحة الوطنية الجماعية،
- لا ضرر ولا ضرار.
- الملكية الليبية،
- الشمول،
- الشفافية،

الهيكلية

سيضم الحوار المُهيكل حوالي 120 ليبيًّا يمثلون التنوع الجغرافي والاجتماعي للبلاد، بينهم ما لا يقل عن 35 بالمائة من النساء.



سوف يتمحور الحوار المُهيكل حول أربع مجالات تخصصية:

1. الحكومة.
2. الاقتصاد.
3. الأمن.
4. المصالحة الوطنية وحقوق الإنسان.

فيما سيتم تضمين موضوع حقوق المرأة وأولوياتها واحتياجاتها الخاصة في المسارات التخصصية الأربع - ليكون بذلك موضوعاً مشتركاً جاماً.

وسيأخذ الحوار المُهيكل شكل جلسة عامة تضم أربعة فرق حوارية تخصصية (الحكومة، والاقتصاد، والأمن، والمصالحة الوطنية وحقوق الإنسان). ويختار كل فريق إدارته الخاصة التي تضم ثلاثة أعضاء، ويقدم توصياته إلى الجلسة العامة للمراجعة والمصادقة عليها.

بالإضافة إلى ذلك، ولزيادة تعزيز الشمول، ستتوفر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منصات وفرصاً لإشراك الجمهور بشكل أوسع، بما في ذلك المنصة الرقمية للشباب وتجمع المرأة الليبية، بالإضافة إلى استطلاعات الرأي والاستبيانات عبر الإنترنت.

الأدوار والمسؤوليات

❖ **الجلسة العامة:** وضع جدول الأعمال العام وإقرار التوصيات المقدمة من الفرق الحوارية التخصصية. ويكون جميع أعضاء الحوار المُهيكل أعضاء في الجلسة العامة. وتترأس الجلسة العامة وتشارك في تيسيرها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

❖ **الفرق الحوارية التخصصية:** تتولى مناقشة المواضيع المتخصصة لكل محور وإعداد توصيات وتقديمها للجلسة العامة للنظر فيها. وينتمي كل عضو إلى فريق حوار تخصصي واحد. ويضم كل فريق حوار تخصصي حوالي 30 عضواً. وسيشترك أعضاء الإدارة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في تيسير نقاشات الفرق الحوارية التخصصية.



- ❖ **الإدارة:** مسؤولة عن تنسيق اجتماعات فريق الحوار التخصصي المعنى، بدعم ومشاركة في التيسير من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ويختار كل فريق إدارته الخاصة.
- يقول أعضاء الإدارة التناوب في تنظيم اجتماعات فريق الحوار التخصصي والمشاركة في تيسيرها، بالاشتراك مع البعثة والخبراء الفنيين حسب الحاجة، بما في ذلك ضمان التقيد بجدول الأعمال والجدول الزمني والنظام الداخلي ومدونة قواعد السلوك.
- يتناوب أعضاء الإدارة أيضاً على توثيق المداولات بشكل دقيق ومتزن، بدعم من البعثة.
- ❖ **بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا:** المشاركة في رئاسة الجلسة العامة للحوار المُهِيكل، والمشاركة في تيسير اجتماعات فرق الحوار التخصصية.
- ❖ **الأمانة العامة:** توفر الأمم المتحدة في ليبيا الدعم الإداري واللوجستي والإعلامي. وكجزء من هذه المسئولية، ستقوم الأمم المتحدة في ليبيا بنقل التعليقات واللاحظات من المنصات ذات الصلة لتضعها أمام فرق الحوار التخصصية أو الجلسة العامة، حسب الاقتضاء، بما في ذلك آراء الاستطلاعات عبر الإنترنت.
- ❖ **الخبرة الفنية:** تقوم الأمم المتحدة في ليبيا بتوفير الخبرات الفنية الازمة لدعم مداولات الحوار المُهِيكل، حسب الحاجة.

النتائج المتوقعة

النتائج المتوقعة من الحوار المُهِيكل هي مبادئ رئيسة ووصيات ملموسة في مجال السياسات العامة لمعالجة:

(2) دوافع النزاع والمظالم على المدى المتوسط إلى الطويل بهدف صياغة رؤية وطنية موحدة لمستقبل البلد.	(1) القضايا المُلحة المتعلقة بالسياسات العامة والحكومة لتهيئة بيئة مواطنة للانتخابات.
---	---

الإطار الزمني

يمتد الإطار الزمني الإجمالي للحوار المُهِيكل من حوالي 4 إلى 6 أشهر من موعد انطلاقه.